الديمقراطية التوافقية بعد تنظيم (داعش الارهابي)

Consensual democracy after the Terrorist Organization (ISIS)

م. د عبير محمد عبد*

Dr. Abeer Mohammed Abed

الملخص

أتجه العراق نحو الاخذ بالديمقراطية التوافقية بعد عام 2003 محاولة منه للتعبير عن كل مكونات الشعب العراقي ، لمعالجة حالة الانقسام السياسي الإجتماعي الذي عاشته البلاد في تلك المرحلة ، الا ان الديمقراطية التوافقية لم تطبق بشكلها الصحيح ، انما طبقت بشكل سلبي ظهرت خلاله العديد من المشاكل على المستوى السياسي والمجتمعي والاقتصادي اضرت بالوحدة الوطنية ، وشكلت سبباً رئيساً في معاناة العراقيين نتيجة عدم ادراك المعنى الحقيقي للديمقراطية التوافقية ، الى جانب عدم البناء التدريجي للعملية السياسية والديمقراطية ، الذي ادى بالنتيجة الى افراز حكومة غير فاعلة بكافة مؤسساتها جاءت بنتائج عكسية لما ترنوا اليه الديمقراطية التوافقية ، فشكلت عائقاً اما بناء الهوية الوطنية نتيجة احيائها للروابط الاولية على حساب الرابط الجمعي الوطني ، وكانت أحد اسباب انهيار المنظومة الأمنية وتهديد الأمن الوطني العراقي ، بدخول تنظيم (داعش الارهابي) الى الاراضي العراقية .

الكلمات المفتاحية (الديمقراطية التوافقية ، تنظيم (داعش الارهابي) ، الأغلبية السياسية ، الوحدة الوطنية ، الطائفية)

Abstract

Iraq has moved towards consensus democracy in the aftermath of the 2003 war, in a bid to represent all components of the Iraqi people, and as a mechanism to address the existing political and social divisions. However, consensus democracy has not been properly implemented. The enactment of

* جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية abeer.mo.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

the consensus democracy induced many political, social and economic problems, and undermined national unity. Iraqi people did not have the chance to absorb the real essence of Consensus Democracy, since the latter became associated with creating dysfunctional state institutions, precisely averse to what consensus democracy aims to achieve. Therefore, consensus democracy has come to be seen as an impediment to the creation of a unifying national identity since it revives the sub-state identities at the expanse of a unifying national identity, which resulted in the collapse of the security system and the threatened the Iraqi national security, and led to the expansion of ISIS across the country.

key word (Consensus Democracy, Isis terrorist organization, Political majority, National Unity, Sectarianism)

المقدمة

توجهت العديد من المجتمعات في عالم اليوم لإعتماد نمط جديد لحل مشاكلها المجتمعية التي لم تستطيع النماذج والممارسات السياسية الأخرى من وضع الحلول الناجعة لها ، فإذا نجحت دول في حل مشاكلها عبر الأخذ بالديمقراطية التنافسية (التمثيلية) وارتقت الى تحقيق التجانس النسبي عبر ثقافة المواطنة على الرغم من تميزها بنسبة من التعددية والتنوع (إذ يندر الحديث عن بلد يخلو من التعددية والتنوع) إلا إنها قد تجاوزت الثقافة الفرعية وإتجهت نحو الثابت الوطني ، بمعنى نجاح تطبيق الديمقراطية التنافسية في هذه البلدان ، وفي مقابل ذلك عجزت العديد من الدول لتطبيق هذا النوع من الديمقراطية نتيجة إشكاليات التعددية والتنوع ومن ثم تهديد الوحدة الوطنية واستقرارها السياسي والمجتمعي فلابد من وجود حل لهذه الاشكالية ، تمثل بإيجاد نوع من الديمقراطية غير التنافسية عن طريق اشراك جميع مكونات المجتمع في العملية السياسية بعيداً عن مبدأ الأغلبية السياسية ، محاولة منها لتجنب الخلافات والانقسامات السياسية والاجتماعية والتي من شأنها أن تهدد الوحدة الوطنية للدولة ، وهذا النوع سمي بالديمقراطية التوافقية (Consociational Democracy).

يعد العراق من بين الدول التي أخذت بهذا الاسلوب بعد خروجه من نظام الحزب الواحد الذي قاد البلاد الى العديد من الحروب ادت اخيراً الى إحتلاله ، إذ وجدت المكونات الأساسية في المجتمع العراقي الفرصة للتعبير عن نفسها في الوقت الذي ظهر معها الإنقسام السياسي والإجتماعي في بلد عاش ومنذ تأسيسه نظاماً مركزياً ، وفي الحقيقة ان الأمر لم يقتصر على العراق ، إذ توجهت العديد من الدول التي تتميز بالتعدد والتنوع للأخذ بهذا النوع من الديمقراطية للتجاوز مشاكلها بشكل مؤقت والتي قد تظهر عادة بعد الحكم المركزي ، وأخذ النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 بأسس الديمقراطية التوافقية في التمثيل والتعيين وعمليات إتخاذ القرار ، وانقسم الموقف تجاهها ما بين مؤيد وآخر معارض كلاً حسب نظرته .

أهمية البحث:- تنبع أهمية البحث في الربط بين المقصود بالديمقراطية التوافقية كأحد الأساليب الناجعة والمؤقتة لتحقيق الإستقرار الأمني والسياسي والمجتمعي في البلدان التي تعاني من الخلافات والإنقسامات الإجتماعية والسياسية ، وبين الديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق والتي شكلت أحد أسباب عدم الإستقرار السياسي والأمني والإجتماعي نتيجة الخروج عن قواعد الديمقراطية التوافقية .

هدف البحث :- يهدف البحث الى التعرف على مفهوم وقواعد الديمقراطية التوافقية ، وبيان جوانب القصور في الديمقراطية التوافقية المتبعة في العراق ، وأثرها على الواقع والمستقبل السياسي والإجتماعي والأمني.

مشكلة البحث:- تنطلق مشكلة البحث من سؤال محوري يتمثل بـ (هل شكلت الديمقراطية التوافقية أحد الآليات الناجحة لتحقيق الإستقرار الأمني والسياسي والمجتمعي في العراق).

فرضية البحث:- شكل تطبيق الديمقراطية التوافقية أحد الأسباب الرئيسة في تهديد الإستقرار السياسي والمجتمعي والأمني في العراق .

منهجية البحث :- من أجل التوصل لبرهنة فرضية البحث تم الأخذ بمنهج التحليل النظمي ، والمنهج الوصفي لغرض وصف وتحليل دور الديمقراطية التوافقية على المستوى الأمني والسياسي والإجتماعي في العراق .

هيكلية البحث :- إنتضمت الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، جاء المبحث الأول بعنوان (ماهية الديمقراطية التوافقية) قسم الى مطلبين الاول جاء بعنوان (مفهوم الديمقراطية التوافقية) ، والثاني يحمل

عنوان (الديمقراطية التوافقية العناصر والسمات) ، اما المبحث الثاني جاء بعنوان (أثر الديمقراطية التوافقية على الواقع السياسي والأمني والمجتمعي في العراق) وتضمن مطلبين جاء الاول بعنوان (الديمقراطية التوافقية والواقع السياسي العراقي) والثاني بعنوان (الديمقراطية التوافقية والواقع المجتمعي العراقي) أما المبحث الثالث فذهب الى إستشراق (مستقبل الديمقراطية التوافقية بعد انحسار تنظيم داعش الإرهابي) وقسم الى مطلبين الأول بحث في (إحتمالية التغيير " الديمقراطية التنافسية ") . والثاني تناول (إحتمالية البقاء) .

أولاً ماهية الديمقراطية التوافقية .

1_مفهوم الديمقراطية التوافقية

تعد الديمقراطية التوافقية في الأصل مفهوماً غربياً حديثاً ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في عدد من الدول الغربية مثل (سويسرا ، النمسا ، هولندا ، بلجيكا) ، نتيجة الإنقسام الإجتماعي والأثني والصراعات وضعف الوحدة الوطنية ، فضلاً عن ضعف الإستقرار السياسي ، مما يعني انها لم تقم عناصر ظهورها ونجاحها بنسب معينة على تراكمات وخبرات تاريخية ، كما هو الحال في الديمقراطية التمثيلية في دول الغرب ، وانما من خلال واقع المجتمعات المتعددة ، وبهذا فقد إنطلقت من قاعدة ديمقراطية ناشئة وليست راسخة ، فظهور هذا المفهوم (الديمقراطية التوافقية) وتطوره على يد منظريها عبر وبشكل جلي عن مدى أهمية وضع حلول مناسبة للخلافات والتناقضات في المجتمعات المتعددة لنجاح الديمقراطية.

أقترن مفهوم الديمقراطية التوافقية بعالِم السياسية الأمريكي (ارنت ليبهارت) الذي بدأ محاولته لمناقشة النظرية الديمقراطية وتطبيقاتها في كتاب نشره بعنوان (سياسات الاستيعاب) [1]. وبالنسبة لـ (ارنت ليبهارت) مثَّلت هولندا النموذج الأول لإمكانية ظهور ديمقراطية ناجحة ، على الرغم من وجود إنقسامات إجتماعية وثقافية عميقة ، ثم وسع هذا النموذج ليشمل بلجيكا، وسويرسا، والنمسا، مجادلاً بأنه بالامكان تكييف الديمقراطية أحتياجات هذا النوع من المجتمعات عبر تجنب نماذج الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية "Systems Majoritarian" . وأقر (ارنت ليبهارت) بأنه من الصعب إقامة حكم ديمقراطي والحفاظ عليه

[1] - Arend Lijphart, The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands(Berkeley: University of California Press, 1975

في مجتمعات منقسمة قياساً بالمجتمعات المتجانسة ؛ ولذلك فإن الأمر يتطلب ترتيبات خاصة تقوم على تقاسم السلطة "Power Sharing" والديمقراطية القائمة على الإجماع "Consensus Democracy"[1].

عرّف (دايفيد أبتر) الديمقراطية التوافقية بأنها " نوع من النظام السياسي بإعتباره جمعاً لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من أشكال الإندماج " [2] .

وعُرفت الديمقراطية التوافقية بأنها " إستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس وإتخاذ القرارات بالأكثرية " [3].

وتشير الديمقراطية التوافقية الى تقاسم السلطة في المجتمعات ذات البنيان المتعدد الأثنيات أو الطوائف كونها وسيلة لتحقيق الإستقرار السياسي والمجتمعي ، ويؤكد بعض الباحثين إن الدول الأكثر إنقساماً عقائدياً هي دولاً غير مستقرة ، وتتصاعد نسبة الإستقرار السياسي كلما قل إنقسام المجتمعات وأن العامل الإيديولوجي هو الأساس في الإنقسام السياسي الإجتماعي في المجتمعات المتعددة ، ويقول (ارنت ليبهارت) في هذا الجانب " إن التجانس الإجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة ، أو عاملين يؤديان بقوة إليها ، وبالعكس فأن الإنقسامات الإجتماعية العميقة والإختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعية عدم الإستقرار والإنهيار في الديمقراطيات " [4]. وعلى أساس ذلك التجأت الدول ذات التعددية الإجتماعية الى الديمقراطية التوافقية بدلاً من الديمقراطية النيابية .

إذ إن الديمقراطية التوافقية تقدم كأحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية أو المتعددة ، فهي خلافاً للديمقراطية التمثيلية ، لا تستند الى عناصر التنافس في البرامج والإستراتيجيات والإحتكام الى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة والإعتماد المتواتر على اسلوب الإقتراع أو الإنتخاب ، بل تعتمد اساساً على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه الى أسفله من دون الخضوع لسلطة

[1] - Arend Lijphart, "Constitutional Design for Divided Societies," Journal of Democracy y, vol. 15, no. 2 (2004), pp. 96 - 109.

[2] – دايف ابتر ، نقلاً عن ارنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينه ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2006 ، ص ٢٤٤ .

[3] – خالد عليوي العرداوي ، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي ، مجلة الفرات ، العدد السابع ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، 2011 ، ص43.

[4] – ارنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره ، ص١١.

الأغلبية ، إذ تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الإعتراض ما يجعل قدرتها على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاحة وممكنة على صعيد الممارسة ، وهو ما لا تُتيحه الديمقراطية التمثيلية على الرغم من اعترافها بشرعية المعارضة وضمان حقوقها الدستورية في النشاط والعمل من أجل التحول الى أغلبية بدورها [1] .

2_ الديمقراطية التوافقية العناصر ، السمات:

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد مجموعة من عناصر الديمقراطية التوافقية وكالأتي[2]:-

أ / الائتلاف الواسع :- يؤدي تعدد الأحزاب إلى تشتت الأصوات وصعوبة حصول أي من الأحزاب على أغلبية تؤهلها لتشكيل حكومة بمفردها ما يقود بالنتيجة إلى تشكيل ائتلاف حزبي مع عدد من الأحزاب السياسية الأخرى لتحقيق أغلبية برلمانية تؤهلها لتشكيل حكومة ، وهذه الحكومة المنبثقة عن هذا الائتلاف تعرف بالحكومة الائتلافية ، والعادة أن يسعى القائمون على تشكيل الائتلاف إلى عدم توسيعه وذلك لضمان أقل قدر من الخلافات الداخلية فيه ، ولضمان الحصول على أكبر قدر من أمتيازات السلطة .

ب / الفيتو المتبادل:- وهو حق النقض أو الإعتراض ، وقد تم استخدام هذا الحق كآلية توافقية مكملة لآلية الائتلاف الواسع ، إذ ان الحماية التي يوفرها الائتلاف ليست مطلقة ولا خالية من العيوب ، إذ لابد للائتلاف من إتخاذ قرارات تمرر بالأغلبية ، وإذا كانت مشاركة الأقلية في الائتلاف تمكنها من تقديم أفكارها وطلباتها ، إلا أنها لن تجد سبيلها للإقرار أمام رفض الأغلبية ، الأمر الذي يعني بالنتيجة إنتفاء الجدوى من المشاركة ، وتقديم المسوغ للتمرد والإنفصال ، من هنا جاءت فكرة إستكمال البناء التوافقي من خلال ألية الفيتو ليوفر الحماية والضمان الكافي للأقلية فيما يخص حقوقها وخصوصيتها .

ج/ النسبية:- وهي ركيزة مهمة في المجتمعات التعددية ، ومرتبطة بمبدأ الائتلاف الواسع ، وتعني توزيع المناصب والتعيينات والموارد على مختلف القطاعات بصورة تتناسب مع حجمها على النقيض من نظام

[1] -سلمان لطيف الياسري ، التعددية والتنوع العرقي والفكر السياسي والتوافقية والاشكاليات وامكانية التطبيق الواقعي والصحيح ، مقال منشور على صفحة جريدة الاخبار الالكترونية بتاريخ 2021/11/15 ، متاح على الرابط الالكتروني https://akhbaar.org/home/2021/11/288972.html تاريخ الزيارة 2022/2/16 .

[2] – عدنان عاجل عبيد وحيدر عبد الامير علي ، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة دراسة مقارنة مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة بابل ، كلية القانون ، العدد 3 ، 2016 ، ص467-470 .

الأغلبية (الفائز يأخذ كل شيء) ، تعمد النسبية لأن يكون الائتلاف أقل ربحية وإمكانية ، وهذا يعني امتداد التوزيع النسبي لكافة السلطات .

د/ الإستقلال القاطعي :- تتعلق هذه السمة بمدى قدرة كل مكون من مكونات المجتمع المتعدد على الاستقلال بإدارة شؤونه الداخلية ، وهذا يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية التوافقية ويعزز فرص استمرارها أي أن الديمقراطية التوافقية تمنح الثقافات والمكونات الإجتماعية الفردية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة ومن طبيعتها أن تجعل المجتمعات أكثر تعددية ، وهي لا تستهدف إزلة الانقسامات القطاعية أو إضعافها بل الاعتراف بها صراحةً وتحويل القطاعات إلى عناصر بناء الديمقراطية المستقرة.

أما سمات الديمقراطية التوافقية فيمكن تحديدها بالآتي [1] :-

1. آلية سلمية لتداول السلطة .
2. تطبق هذه الآلية في مجتمع متنوع ومتصارع .
3. تشجع المشاركة السياسية على مستوى المكونات ومستوى الشعب بشكل عام .
4. تستند في اختيار الحكام إلى قاعدة التمثيل العرقي أو الديني أو الطائفي .
5. خضوع السلطة للمراقبة والمحاسبة من قبل الناخبين على مستوى المكونات بشكل أساس.
6. إتخاذ القرارات يرتكز إلى أسلوب الصفقة السياسية بين قادة نخب مستعدين لتقديم التنازلات والقبول بالحلول الوسط .
7. تحقيق الأستقرار السياسي من خلال تخفيف التوتر بين المكونات الاجتماعية وإعادة الثقة بينها وصولاً إلى رضاها بالنظام السياسي الحاكم .

وعليه فأن الديمقراطية التوافقية ما هي الا أحدى الآليات السلمية لتداول السلطة في المجتمعات المتعددة التي تواجه صراعات ونزاعات بسبب تطرف مكوناتها الإجتماعية وعدم ثقة بعضها بالبعض الآخر، لذا يلجأ القادة السياسيون إلى التوافق كحل آمن لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات على أساس الحلول الوسطية ووفقاً لمنطق الصفقات السياسية .

[1] – خالد عليوي العرداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص43-44 .

ثانياً_ اثر الديمقراطية التوافقية على الواقع السياسي والمجتمعي

1_ الديمقراطية التوافقية والواقع السياسي العراقي

بعد انهيار النظام السياسي السابق في 2003/4/9 وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض سيطرتها على العراق سعت الى تطبيق الديمقراطية التوافقية ، وقسمت العراق الى ثلاثة مكونات (الشيعة السنة ، الأكراد) وبغض النظر عن النوايا الأمريكية التقسيمية ، فأن جهود الولايات المتحدة الأمريكية أسفرت عن تطبيق الديمقراطية التوافقية هذا من جانب ، ومن جانب أخر فأن القوى السياسية هي الاخرى تبنت هذا النوع من الديمقراطية ، أذ وجدت فيه العلاج الوحيد للخروج من مأزق الصراعات السياسية والطائفية التي شهدتها تلك المرحلة[1]. وشهد العراق متغيرات سياسية واجتماعية عديدة ، كما ظهرت مفاهيم لم تكن شائعة في قاموس العراقيين ومنها: مفهوم الديمقراطية التوافقية ، حقوق الأنسان ، حقوق المرأة ، وشهدت الساحة السياسية صراعات طائفية عرقية وجدل سياسي واجتماعي بشأن موضوعات البناء الإجتماعي والديمقراطي لبناء الدولة الحديثة والوسائل الممكنة لأخراج العراق من منطقة الأزمة الطائفية والعرقية وإمكانية العمل على بناء دولة مدنية حديثة [2].

شكلت تلك المرحلة مخاض عسير تخللته تدخلات أقليمية وأجندات ورؤى مختلفة ، فضلاً عن عدم وجود القرار بيد العراقيين بسبب تواجد القوات الأجنبية وخضوع البلد تحت طائلة القرارات الدولية لذلك كانت هناك حاجة للعمل بآلية التوافق لتطمئن كل الأطراف السياسية على ضمان حقوقها ومشاركتها بشكل فعلي ، لذلك تم التجاوز على الإستحقاق الإنتخابي في أول تجربة إنتخابية ، لأن تلك التجربة وليدة الظروف التي شهدتها تلك المرحلة ، لهذا لجأت القوى السياسية الى هذا الأسلوب ، إلا ان هذا لا يعني أن يتم بناء الدولة على أساس مدني وديمقراطي الى ما لا نهاية بهذه الطريقة ، لأن ذلك يعني بقاء الحال على ما هو عليه ، وما حصل نتيجة هذا التوافق من أخطاء وممارسات تطور الى فساد إداري من خلال توزيع المناصب واختيار الأشخاص غير الأكفاء ، والإمعان بالمحاصصة سيعني ذلك عدم القدرة على

[1] – محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني ، القائمة العراقية تحت الضوء دراسة لأبرز التحولات في النظرية والتطبيق لمشاريع القائمة العراقية السياسية ، ط1 ، مطبعة الساقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ،2012 ، ص 139 .

[2] – حمد جاسم محمد ، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق ، مجلة رسالة الحقوق ، العدد 3 ، جامعة كربلاء ، كلية القانون 2013 ، ص 170 .

بناء مؤسسات قادرة على اختيار الطريق الصحيح لبناء البلاد ، نتيجة تكبيل الإرادة العراقية في إختيار الأشخاص المؤهلين من خلال صناديق الإقتراع[1].

فالديمقراطية التوافقية في العراق لم تطبق بصورة صحيحة وفقاً لمعناها الحقيقي ، أذ تم تطبيقها بشكل سلبي ظهرت خلاله الكثير من المشاكل على الصعيد الدستوري والحكومي والمجتمعي ، كما نشأت عنها الكثير من المخاطر التي أضرت بالوحدة الوطنية والبناء النفسي للإنسان العراقي ، وكانت سبباً لآلام العراقيين ومعاناتهم ابتداءً من تردي مستوى الخدمات الأساسية وانتهاءً بالوضع الأمني غير المستقر، وقد يعود سبب ذلك الى عدم وجود خبرات متراكمة قريبة في الممارسة الديمقراطية على المستويين النظري والتطبيقي فـ (الديمقراطية) قد انحسرت عن العراق منذ ما يقرب (50) عاماً قبل سقوط النظام السياسي السابق ، كما إن تنفيذ العملية السياسية والبناء الديمقراطي لم يكن مرحلياً ولا تدريجياً أذ تم الإنتقال بشكل مباشر من نظام الحكم المركزي إلى الديمقراطية التوافقية مع وجود السباق التنافسي بين الأحزاب والتنظيمات الحاكمة بعد سقوط النظام السياسي السابق في عام 2003 [2] .

وأمتازت الديمقراطية التوافقية في العراق بعدم قدرتها على إنتاج حكومة فاعلة ومستقرة قادرة على بناء دولة حديثة بكل مقوماتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية والقانونية ، وقد أسس الدستور لهذا الضعف وحققه الواقع ، ويتضح ذلك من خلال مسار العملية السياسية ، أذ بين الدستور العراقي النافذ لعام 2005 في الفقرة (76/أولا) منه بأن تشكيل الحكومة يكون من مسؤولية الكتلة البرلمانية الأكبر ، وأفرزت الإنتخابات البرلمانية التي جرت من عام 2005 ولغاية 2018 عدم قدرة أي من مكونات الشعب العراقي أو الكتلة البرلمانية الحصول على عدد المقاعد البرلمانية المطلوبة المؤهلة لتشكيل الحكومة ، ولذلك أتجهت الكتل الكبيرة الى الإتفاق والتحالف مع الكتل الاخرى للحصول على النصاب المطلوب لتشكيل الحكومة ولتوزيع (محاصصة) المناصب الرئاسية حسب التسلسل الدستوري بينها من أجل الإستمرار بالعملية السياسية وتشكيل الحكومة ، ففي إنتخابات عام 2005/12/15 حصلت كتلة الائتلاف العراقي الموحد على (130) مقعد وهو أكبر عدد من المقاعد تحصل عليه كتلة برلمانية ، ولذلك فهي المسؤولة عن تشكيل الحكومة وأن هذا العدد لا يساوي ثلثي عدد مقاعد البرلمان البالغة

[1] – عزيز الخيكاني ، الديمقراطية التوافقية بين الرفض والقبول ، مقال منشور في صحيفة المثقف ، العدد2615 ، بتاريخ 2013/11/2.

[2] – عبد الستار الكعبي ، الديمقراطية التوافقية العراق أنموذجاً / سلبيات التوافقية : ضعف الحكومة ، مؤسسة الحوار المتمدن ، مواضيع وابحاث سياسية ، العدد 3633 ، بتاريخ 2012/2/9 .

(184) مقعداً ، ولا تساوي نسبة النصف زائد واحد (50%+ 1) من مقاعد البرلمان البالغة (138) مقعداً وهو الحد الادنى المطلوب لإنتخاب رئيس الجمهورية في الجولة الثانية ، مما أضطر الائتلاف العراقي الموحد الى التحالف مع القوائم البرلمانية الرئيسية الاخرى من أجل عقد صفقة متكاملة تضم الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية ، رئيس والوزراء ، رئيس مجلس النواب) وتم فعلاً تمرير هذه الصفقة بالإتفاق مع القوائم الكردية (التحالف الكردستاني) والسنية (جبهة التوافق) على توزيع المناصب الرئاسية التنفيذية [1]. ويعد هذا الخطوة الأولى في عالم المساومات والتوافقية ومقدمة للفوضى السياسية فإن اضطرار الكتل الكبيرة الى التوافق على توزيع المناصب بينها جعل الحكومة تُشكّل من نفس الكتل البرلمانية فتحولت بدرجة كبيرة الى صورة مصغرة من البرلمان وهذا ما وضعها في مأمن من المراقبة والمساءلة البرلمانية فلم تحاسب أي كتلة وزراءها أو مرشحيها الى المناصب العليا لإن في ذلك أضرار بشعبيتها ، ومن ثم خسارتها في الإنتخابات اللاحقة ، ولهذا سعت الكتل البرلمانية العراقية الى التستر على الفاسدين من مرشحيها وعدم محاسبتهم [2]. كما شهدت العملية السياسية صعوبة بتشكيل الحكومة والبرلمان نتيجة الأخذ بالمبدأ التوافقي بسبب اشتراط الحصول على موافقات الكثير من الكتل البرلمانية وهذا الأمر لا يتحقق ألا بتوزيع المناصب فيما بينها عن طريق المحاصصة وهو صعب التحقيق بسبب اختلاف الوزارات في الأهمية المادية والمعنوية في نظر السياسيين العراقيين ، كما أدت التوافقية الى ولادة برلمان ضعيف لم يستطيع أن يؤدي دوره الرقابي والتشريعي ولم ينجح في تمثيل المكونات السياسية وتلبية أحتياجاتها وطموحاتها ، فكان المجلس قليلاً ما يتفق على رأي واحد وأن حصل وأتفق فيكون بعد مشاحنات ومساجلات طويلة بين أعضائه [3].

ونتيجة للصراع الكبير بين الأطراف السياسية على المناصب وأسلوب التسقيط السياسي المتبع في العراق ، فإن الكثير من مظاهر الفساد والضعف في عمل أجهزة الدولة يكون مقصوداً بدافع إظهار فشل الحكومة في إداء واجباتها التنفيذية وأحياناً يكون المقصود حزباً او مكوناً معيناً ، ونتيجة لكل ذلك إنعدمت الخدمات التي يفترض أن تقدمها دوائر الدولة للمواطنين ، وترهّل الكيان الوظيفي للدولة العراقية وتكاثرت الأخطاء الإدارية والقانونية وسيطر عديموا الخبرة والكفاءة على أغلب المناصب في الدوائر وغير ذلك

[1] – المصدر نفسه .

[2] – شمخي جبر ، الديمقراطية التوافقية .. مخاضات التجربة العراقية ، مؤسسة الحوار المتمدن ، مواضيع وابحاث سياسية ، العدد 2414 ، بتاريخ 2008/9/24 .

[3] – عبد الستار الكعبي ، مصدر سبق ذكره.

كثير من أشكال الضعف الحكومي[1]. وأذا كانت المعارضة البرلمانية تمثل جزءاً مهماً في النظام السياسي لما تملكه من حق المراقبة والمحاسبة في حال اخطاء أو إنحراف السلطة التنفيذية عن المسار السياسي المرسوم والإخلال بواجباتها تجاه الشعب ، فأنه من الخطورة أن ينعدم وجود المعارضة الحقيقية في أي مجتمع ، إذ إن ذلك يعني غلق الباب أمام التعبير الديمقراطي السلمي ، فالمعارضة تمثل أساس العمل النيابي البرلماني فلا يمكن تصور برلمان بلا معارضة مهما بلغت التطورات الديمقراطية في أي بلد فالمعارضة هي المرآة التي تستطيع من خلالها الحكومة رؤية أخطائها للتخلص منها أو وضعها أمام الأمر الواقع من خلال محاسبتها وفقاً للأليات الدستورية والقانونية ، ونتيجة لأخذ الأطراف السياسية بالمنهج التوافقي أدى الى تغييب دور المعارضة [2]. كما ترتبت العديد من الأثار السلبية نتيجة لتطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق ومن بينها ولادة شعور لدى كافة الأطراف بأنها تمتلك أستحقاقات غير مدونة ، أستحقاقات تقفز على النتائج الإنتخابية وعلى العمق الجماهيري وحتى على الأداء والكفاءة السياسية ، وهذا ما جعل كل طرف يشعر بالغبن حين لا يمسك بأعلى درجات القوة في الدولة من المناصب السيادية ، كما ترتب على التوافقية بأن الشعب العراقي سارع الى الاحتماء بالانتماء الطائفي والقومي للحفاظ على مكاسبه الآنية والمستقبلية بعد أن وجد أن المحاصصة هي القاعدة الكبرى التي يصمم عليها بلده ، كما أفرزت التوافقية مشكلة أخرى تتمثل في أتفاقات الرزمة الواحدة في الحياة السياسية في العراق وهي تمثل الترابط الشرطي بين القضايا (أن أي منصب وزاري وسيادي لا يمكن الأتفاق عليه بصورة منفصلة عن المناصب الأخرى) وهذا ما جعل العملية السياسية تمر بسلسلة طويلة من الأزمات وهدر الوقت ، لأن طبيعة الممارسة السياسية تواجه دائما قرارات ومواقف وقوانين ومستجدات فتظهر هنا الرغبات الفئوية أذ يحول هذا الطرف أو ذاك موافقته الى صفقة سياسية فهو لا يصوت عليها في البرلمان ما لم يحصل على مكاسب في قضية أخرى [3].

أثرت التوافقية على كل مؤسسات الدولة سواء أكانت تنفيذية أو تشريعية ومن ثم التأثير على صنع وتنفيذ القرار السياسي ، وهذا يتضح من خلال توزيع المناصب على اساس المحاصصة الطائفية كما بينا ذلك مسبقاً ، فالنائب يكون ممثلاً عن جماعته التي انتخبته في الوقت الذي يفترض أن يكون النائب

[1] – شمخي جبر ، مصدر سبق ذكره .

[2] – مجلس النواب العراقي ، حماية الحكومة الاتحادية من الهيمنة السياسية ، الدورة الانتخابية الثانية ، دائرة البحوث السنة التشريعية الرابعة ، قسم البحوث الفصل التشريعي الثاني ، تقرير، 2014.

[3] – حسين بركة الشامي ، أزمة العراق رؤية في أشكالية المحاصصة الطائفية ، ط1 ، مطبعة دار السلام ، بغداد 2013 ص 29 – 34 .

ممثلاً لكل افراد ومكونات المجتمع ، ومن ثم فأن هذا سيؤثر على تشريع القرارات وتنفيذها لأنه لا يمكن أن يخرج قرار سياسي الا بعد جملة من التوافقات والمساوات التي تحتاج لوقت طويل لضمان حصول كل من الأطراف السياسية على نصيبها من المصالح جراء صدور هذا القرار، وهذا من شأنه أن يعطل ويعرقل سير العملية السياسية بشكلها الصحيح [1]. كما أن الحكومة التي تنتجها الديمقراطية التوافقية تكون ضعيفة ، وذات قرارات بطيئة ، إذ تتأخر عملية صنع القرار أو صدور التشريعات والقوانين لأنها تخضع لآلية التوافق والترضية، وقد تجمد بعض القرارات إذا واجهت معارضة كتلة ما ، فالبعض يتبع آليات السيطرة والهيمنة بدل التعاون مع الشركاء ، لكن تبقى الديمقراطية التوافقية أحد الحلول المطروحة لمعالجة الأوضاع في البلدان التعددية ولكنها مع هذا لا تخلو من المخاطر، وأن مواجهة هذه المخاطر تعتمد على طبيعة التحالفات وطبيعة المكونات السياسية والأحزاب ومرجعياتها [2].

2 الديمقراطية التوافقية والواقع المجتمعي

تهدف الديمقراطية التوافقية الى تحقيق الإستقرار والإنسجام الإجتماعي ، ولكن بالرغم من تبني القادة السياسيون العراقيون للديمقراطية التوافقية منهجاً وسلوكاً للعملية السياسية لم ينجحوا حتى اللحظة في تحقيق نتائج ملموسة لتحقيق هذا الهدف ، بل على العكس تجد النتائج المترتبة على ممارسات الكثير منهم قد ذهبت في الإتجاه المعاكس لغاية الديمقراطية التوافقية ، فبدلاً من تحقيق الإنسجام الإجتماعي أزدات مظاهر التشظي ، والتباعد بين مكونات النسيج الإجتماعي العراقي ، وبدلاً من جعل الديمقراطية التوافقية مرحلة إنتقالية للوصول إلى الديمقراطية التنافسية المستقرة تنامت مظاهر الإستئثار والإنفراد بالسلطة والتصارع بين مؤسسات الدولة ، وبدلاً من تحقيق النفع العام وإعادة بناء البنى التحتية لخدمة المواطن العراقي نجد تصاعد في معدلات الفساد المالي والإداري وتعطيل مشاريع النفع العام وترهل الجهاز الحكومي وعجز واضح عن تلبية حاجات الناس، وزيادة مستمرة في الفجوة بين السلطة والشعب والأخطر من كل ما تقدم هو أنه بدلاً من إيجاد منظومة قيم مدنية معتدلة تقدس الحوار وتحترم الرأي الآخر وتؤمن بالتنوع الإجتماعي تجد ترسيخاً ملحوظاً لمنظومة قيم التطرف والإقصاء والتهميش والعنف

[1]– حسن تركي عمير ، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق : دراسة في الديمقراطية التوافقية ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد 58 ، جامعة ديالى ، 2013 ، ص176.

[2]– شمخي جبر ، مصدر سبق ذكره .

المتبادل ، وهذه الصورة المشوهة للواقع الاجتماعي العراقي تثير الخوف على مستقبل هذا البلد [1]. كما أدت التوافقية الى الإستئثار بالسلطة من قبل الأحزاب ومن أتت بهم طوائفهم أو اثنياتهم دون النظر الى كفائتهم وأصبح الأنتماء الى هذه الأحزاب هو هوية الوصول وبطاقة الفوز بالمنصب[2]. وأستحدثت مناصب عديدة لإرضاء هذا الطرف أو ذاك مثل منصب نواب رئيس الوزراء ومن ثم كان لهم من المخصصات التي ارهقت ميزانية الدولة .

كما ساهمت الديمقراطية التوافقية في بروز الإشكالية المتعلقة ببناء الهوية الوطنية ، وبما أن الهوية تمثل المعيار الذي يؤدي الى زيادة التماثل والإختلاف فأنها زادت من ذلك التماثل والإختلاف كونها تأطر تلك المشاعر في أطار مؤسسات سياسية وتزيد من حدة تلاحم المكونات الفرعية وتجعل من الإتصال السياسي بين تلك المكونات أكثر صعوبة ، وعليه أن المشاكل التي تولدها التوافقية هي تتمثل بعدم بناء المواطنة في مجتمعات متعددة تنشأ عن طريق مؤسسات التنشئة الإجتماعية ومنها الأحزاب السياسية والمؤسسات التعليمية والإسرة ، ففي العراق تحول المكون الإجتماعي الى حزب سياسي له صفة إجتماعية تُعوق شيوع مفهوم المواطنة والمواطن ، وهذا أدى الى تفاقم الصراعات وتعدد أوجهها [3]. وبمعنى اخر شكلت الديمقراطية التوافقية أحد عوامل أضعاف المواطنة لأنها أكدت على الثقافات والأنتماءات الفرعية بوصفها الأساس وكونها تعبيراً سياسياً لها ، كما أن التوافقية لا تقيم وزناً كبيراً للحرية والمساواة فالطائفية تقف حائلاً بين الفرد والمجتمع والدولة ، فهي ترمي الى دمج الفرد في جماعة أولية دون أن يكون له حرية الإختيار ، فالفرد هنا لا وجود له خارج جماعته الإجتماعية التي تعد هي هويته الأساس وهذا سيؤدي الى تخلي الفرد عن الكثير من قناعاته بكل ما يحقق مصالحة الفردية حتى يستطيع أن يحقق توقعات جماعته التي ينتمي اليها [4]. فعملت التوافقية على استقطاب مجتمعي عامودي ادى الى أحياء الروابط الأولية(عرقية ، مذهبية دينية) وتعظيمها على حساب الرابط الجمعي للوطن ، فرسخت

[1] – خالد عليوي العرداوي ، الديمقراطية التوافقية والدولة الوقفية في العراق ، مقال منشور في صحيفة المثقف ، قضايا واراء ، العدد 2237 ، بتاريخ 2012/10/7 .

[2] – شمخي جبر ، مصدر سبق ذكره .

[3] - شمال احمد ابراهيم ، اشكاليات الديمقراطية التوافقية في العراق (دراسه مقارنة) ، مركز كردستان للدراسات الأستراتيجية السليمانية ، 2013 ، ص216–220

[4] – حسن تركي عمير ، مصدر سبق ذكره ، ص161.

الولاء للأحزاب أو للجماعات وليس الولاء للوطن وهذا شكل عاملاً أخر من عوامل الفرقة والتجزئة للوطن[1].

وعليه فأن الديمقراطية التوافقية في العراق طبقت بقواعد تم استنباطها من الواقع العراقي لتحل محل القواعد الأساسية للديمقراطية التوافقية بمفهومها الصحيح والتي تمثلت بتقييد إصدار القرارات والقوانين والتشريعات الحكومية والبرلمانية بموافقة الأقليات حسب نظام التصويت المتبع فيها ، وبروز الصراعات بين الشخصيات والأحزاب والتنظيمات المتنافسة بغض النظر عن برامجهم الإنتخابية ، فالناخبين يتوجهون الى صناديق الإقتراع للتصويت للقوائم التي تمثل مكوناتهم أو الشخصيات التي ينتمون اليها حتى وان لم يحصل التوافق الفكري أو توفر الكفاءة ، فضلاً عن توزيع مقاعد البرلمان على مكونات المجتمع بأعداد محددة وحسب نسبها السكانية الحقيقية أو المتفق عليها بين الجهات المعنية بالإنتخابات إذ طبق في العراق نظام (الكوتا) وخصصت عدد من المقاعد الى الإقليات ، والتي لا تضمن الحصول على مقاعد تمثلها في مجلس النواب ، فضلاً عن اختلاف جوهر الديمقراطية الحقيقية القائم على الأغلبية السياسية وجوهر الديمقراطية التوافقية القائم على تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب السيادية والرئيسة وفقاً لمبدأ التوافق بين مكونات المجتمع ، أي ان الديمقراطية التوافقية قائمة على أساس الأغلبية الإجتماعية وليس السياسية ، الى جانب غياب دور المعارضة في الديمقراطية التوافقية ، فلا توجد معارضة حقيقية برلمانية أو حكومية بسبب إشتراك جميع الكتل البرلمانية في الحكومة ، وتظهر عوض عَنها ممارسات أو أساليب للضغط داخل البرلمان بين الكتل أو بين البرلمانيين والحكومة ، لأجل الحصول على مساومات أو مواقف معينة[2].

وعليه فإن الديمقراطية التوافقية لم تحقق درجة مرتفعة من الديمقراطية بمبادئها الأساسية ، إذ مثلت احد أشكال المحاصصة الطائفية التي تهدد الأستقرار السياسي والأمني بين مكونات المجتمع نفسه ، كما انها لم تساهم في خلق الإنسجام والتجانس المجتمعي الى جانب ضعف النظام السياسي ومحدودية كفائته الإدارية وكلفته المادية المرتفعة .

[1] – المصدر نفسه ، ص151.

[2] – شمخي جبر ، مصدر سبق ذكره .

ثالثاً: مستقبل الديمقراطية التوافقية بعد انحسار تنظيم (داعش الارهابي)

يتمحور مستقبل الديمقراطية التوافقية حول امكانية نجاحها في تحقيق الأمن الوطني والحفاظ على وحدة الأراضي العراقية أو فشلها في هذا الجانب ، وان تحديد ذلك ليس بالأمر السهل نتيجة حداثة التجربة التوافقية وعدم وضوح الرؤية لدى القادة السياسين حول ممارسة الحكم عن طريق الديمقراطية التوافقية.

1 _ احتمالية التغيير" الديمقراطية التنافسية "

اصبح يوم 2014/6/10 يوم شئم لدى العراقيين تمثل بسقوط مدينة الموصل وصلاح الدين وجزء من ديالى وكركوك بيد تنظيم (داعش الارهابي) ، وذلك لم يأتي من فراغ ، وإنما كانت هناك مجموعة أسباب ساهمت بدخول تنظيم (داعش الارهابي) الى الأراضي العراقية منها أسباب سياسية ، واجتماعية وعسكرية .

تمثلت الأسباب السياسية بتفاقم التوترات بين الكتل السياسية وغياب الثقة ما بين السياسين وتبادل الاتهامات الطائفية ، فضلاً عن أزمة الثقة بين الحكومة الإتحادية وأقليم كردستان ، ومن ثم فأن هذه المعطيات التي كان سببها الأساس هو الأخذ بالتوافقية جعلت القادة السياسيين ينشغلون بها ومحاولة التوفيق بشأنها تاركين ما يهدد الأمن الوطني الذي بدء يتهاوى في تلك المدة ، فضلاً عن الأسباب الإجتماعية المتمثلة بساحات الإعتصام التي طالت المناطق ذات الأغلبية السنية (الأنبار ، صلاح الدين ، الموصل) وما نتج عنها من صدامات مسلحة بين الجيش وأبناء تلك المناطق تلبية لدعوات منابر الإعتصام حتى دخول تنظيم (داعش الارهابي) لتلك المدن (أي تأجيج الشارع السني على الحكومة من خلال ساحات الاعتصام وتصريحات السياسيين الذين يتكلمون عن مظلومية واقصاء وتهميش أهل السنة وهذا ما ساهم في إذكاء النعرات الطائفية بين مكونات الشعب العراقي (الشيعة ، السنة) [1]. وهذا يعني إن الديمقراطية التوافقية وظفت لزيادة التعصب الطائفي بين مكونات الشعب العراقي وهذا ادى الى زيادة الإنقسامات والصراعات على المستوى الداخلي.

[1] – احمد الزهيري ، الولايات المتحدة الأمريكية (جدلية العلاقة بين داعش والحشد الشعبي) ، في مواجهة داعش اية الله العضمى السيستاني دام ظله والحشد الشعبي بعد احداث الموصل ، ط1 ، مركز الدراسات للعراق ، الساقي ، 2016 ، ص 443-448 .

أما الاسباب العسكرية فالتركيبة الأمنية وألية بناء المؤسسة العسكرية بنيت على أساس طائفي سياسي ، حزبي ، وهذا بدوره أثر بشكل سلبي على أداء المؤسسة العسكرية ، وإذا كان للديمقراطية التوافقية عدة عناصر تتمثل بالائتلاف الواسع والفيتو المتبادل والاستقلال القاطعي والنسبية أو ما يطلق عليها أحياناً التوازن ، فالتوازن كان حاضراً في كل مؤسسات الدولة العراقية بما فيها الجيش ، إذ يكون هناك تمثيل يتماشا والحجم المكوناتي للمجتمع العراقي بغض النظر عن الخبرة والكفاءة ، فعلى سبيل المثال تقسم الفرقة على أساس حجم المكونات العراقية ، أي لابد من أن تكون هناك ثلاث مكونات تحكم الفرقة والألوية والأفواج ، وأذا كانت تركيبة الجيش العراقي بهذه الطريقة في الوقت الذي يكُن قادة الفرقة وأمراء الألوية والأفواج الولاء لإنتمائاتهم المذهبية والحزبية لا للوطن ولا لمراجعهم العسكرية ، فكيف يمكن أن يتحقق الأمن في الوقت الذي تشهد فيه الساحة السياسية صراعاً وإتهامات متبادلة بين القوى السياسية وهذا بدوره إنعكس سلباً على أداء المؤسسة العسكرية ، فمن الطبيعي أن يكون هناك تدهور أمني ومن ثم دخول تنظيم (داعش الإرهابي) الى بعض المحافظات العراقية[1]. وهنا تكون الديمقراطية التوافقية حاضره أيضا لتشكل أحد الأسباب الرئيسة في تدهور أداء المؤسسة العسكرية ومن ثم دخول تنظيم داعش الإرهابي .

وبجهود عراقية تم إستعادة الأراضي العراقية المسيطر عليها من قبل تنظيم (داعش الإرهابي) عام 2017 ، وكان على المسؤولين السياسيين في العراق أن يستثمروا هذه المعطيات للعمل وبقوه لتحديد أولويات المرحلة المقبلة وهي مرحلة ما بعد تنظيم (داعش الارهابي) .

هناك مخاوف حقيقية من مرحلة ما بعد تنظيم (داعش الإرهابي) ، وإعلان التحرير النهائي للأراضي العراقية ، وهذا الخوف نابع من إحساس عميق للوضع القائم في العراق ، وعدم الثقة بالطبقة السياسية الحاكمة ، وتغليب المسائل الفئوية على المكاسب العامة ، وفرض سياسة الأمر الواقع من خلال النفوذ عبر الولاءات الخارجية [2]. والعراق اليوم يواجه تحديات كبيرة بعد تنظيم (داعش الارهابي) فعلى الأطراف السياسية القيام بالخطوة الأولى والتي تتلخص بحصر السلاح بيد الدولة ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال قناعة وعمل الأطراف السياسية على أساس نظام حكم سليم لتجنب ظهور الجماعات المسلحة التي تنتمي لهذا الطرف أو ذاك، وأن تكون لديهم قناعة تامة للأخذ بالنظام البرلماني القائم على أساس

[1] – المصدر نفسه ، ص 448–449 .

[2] – العراق ما بعد داعش.. توجّس يثير قلق المدن الجنوبية ، مقال منشور على موقع شبكة رووداو على الموقع الالكتروني http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/010520172 ، بتاريخ 2017/5/1 .

الديمقراطية ذات الأغلبية السياسية المعمول بها في دول العالم ، والتخلي عن الديمقراطية التوافقية التي تأخذ بالأغلبية الإجتماعية ، والتي تؤدي الى الإبقاء على الصراع بين مختلف الأطراف ، وإن كان العراق في الحقيقة يخضع لضغوط إقليمية ودولية في تحديد المسار السياسي للسير عليه ، والتي وجدت من العراق مجالاً لتحقيق مصالحها.

فعلى السياسين أن يدركوا بأن المجتمع العراقي بات جاهزاً للتخلي التدريجي عن الديمقراطية التوافقية ، وخير دليل على ذلك أن القوات العسكرية التي شاركت في عمليات تحرير الأراضي العراقية من تنظيم (داعش الإرهابي) ضمت مختلف المكونات العراقية هذا من جانب ، ومن جانب اخر حرصت هذه القوات على منع حدوث إنتهاكات على المستوى الإنساني أثناء عملية تحرير الأراضي العراقية ، وهذا يدعونا للتوصل الى إن المجتمع العراقي بمختلف مكوناته الإجتماعية بدأ بالتوجه نحو التعايش والإنسجام لتحقيق الوحدة الوطنية لإدراكهم بأن الخلافات والإنقسامات التي شهدتها المرحلة السابقة لم تخلف إلا الدمار للنظام السياسي والشعب على حداً سواء .

وطرح رئيس الوزراء العراقي السابق (حيدر العبادي) في مؤتمر حوار بغداد سبع رؤى بين إنها ستشكل ملامح عراق ما بعد دحر تنظيم (داعش الارهابي) من أراضيه ، أولها تتمثل بإعادة الاستقرار إلى المناطق المحررة وإعادة النازحين وتعويض المتضررين ضمن خطة إنسانية ، الرؤية الثانية تتمحور باحترام الآخر والتعايش السلمي مع جميع الشركاء في الوطن المختلفين دينياً ومذهبياً وفكرياً واحترام مقدساتهم وحماية الأقليات وقدسية دور العبادة لجميع الأديان والمذاهب وهذا يمثل أساساً للمصالحة المجتمعية ومغادرة التوافقية ، الرؤية الثالثة تتمثل بعدم السماح بعودة الحالات والمظاهر الشاذة التي كانت سائدة في العراق في مرحلة ما قبل إحتلال تنظيم (داعش الإرهابي) للمدن وهي حالة التحريض والتوتر والتخندق الطائفي والقومي البغيض على حساب المصالح العليا للبلاد ، الرؤية الرابعة تتمثل بأهمية إقامة علاقات حسن جوار مبنية على المصالح المشتركة مع دول الجوار والإقليم والعمل بإرادتنا الوطنية وقرارنا العراقي المستقل وعدم رهن إرادتنا ومواقفنا بالخارج فيما يخص قضايانا ومصلحتنا الوطنية ، وقال إن حصر السلاح بيد الدولة وإلغاء المظاهر المسلحة بشكل نهائي واحترام أحكام القضاء وسيادة القانون في جميع مفاصل الدولة والمجتمع ، ودلت النقطة الخامسة على رؤية حكومته لما بعد التحرير والإنتصار، واضاف في رؤيته السادسة على الإستمرار بكل قوة وعزيمة وبتعاون الجميع بمحاربة الفساد بجميع اشكاله وصوره لأنه اكبر حاضنة للإرهاب والجريمة ، وحول الرؤية السابعة تضمنت إبعاد مؤسسات ودوائر الدولة عن التدخلات السياسية والمحاصصة وعدم الاستئثار بمواقع

المسؤولية والوظائف العامة من اجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والإعتماد على العناصر الكفوءة لإدارة العمل بإستقلالية ومهنية[1] . وفي الحقيقة أن هذه الرؤى لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال البدء بتجاوز نهج الديمقراطية التوافقية كأساس لإدارة الحكم والسير نحو اقامة الديمقراطية الحقيقية عن طريق العمل على توفير الأرضية المناسبة لها من خلال نشر ثقافية سياسية سليمة وتحقيق تنشئة إجتماعية يستطيع من خلالها الفرد أن يتجاوز كل مفاهيم الطائفية والعنصرية وترسيخ مفاهيم الوحدة والوطنية والعيش المشترك.

والذي يدعونا للخروج من نمط الديمقراطية التوافقية والتوجه نحو الأخذ بالديمقراطية التنافسية (الأغلبية) جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في فشل الديمقراطية التوافقية ، منها ما يتعلق بالدستور الذي لم يشر صراحتاً الى مفهوم الديمقراطية التوافقية وخلط بين الأكثرية الديمغرافية والأكثرية السياسية وهذا ما شكل خطراً على الديمقراطية التوافقية ، الى جانب عدم تجسيد أركانها في بنية النظام السياسي العراقي ، وعدم إتفاق النخب السياسية على تفعيل التوافقية السياسية بالشكل الصحيح ، واتباع سياسة الإقصاء في الكثير من جوانب العملية السياسية ، وعدم اتباع سياسة الحوار والتفاهم والتوافق بناء على أسس ديمقراطية ، ناهيك عن التدخلات الخارجية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وممارسة تأثيرها للأخذ بالتوافقية.[2]

2_ إحتمالية البقاء

يرتبط نجاح الديمقراطية التوافقية في بعض الدول بالظروف السياسية السائدة ونوع التدخل الخارجي وطبيعة المجتمع من جهة عمق التعددية وتأثيرها على العلاقات بين المكونات وأشكال وأسباب وأهداف الصراع بينها أو بين التنظيمات والنخب التي تمثلها ، أذ ان السمات العامة للتوافقية قد تكون ملائمة في بلد فينجح تطبيقها كما حصل في دول اوربا على وجه الخصوص (سويسرا ، النمسا) وقد تكون غير ذلك في بلد أخر فلا تحقق الأهداف المطلوبة أو تكون أحد أسباب الدمار الذي يلحق بالبلد كما هو حاصل في العراق .

وحققت الديمقراطية التوافقية نوعاً من النجاح في بعض الدول المتقدمة لكونها لم تدخل فيها المحاصصة السياسية والمذهبية بل التزمت جانب مهم في تشكيل الحكومة من خلال بنائها على أساس الكفاءة

[1] – حيدر العبادي ، سبع رؤى لملامح عراق ما بعد داعش ، مؤتمر حوار بغداد ، المعهد العراقي لحوار الفكر بالتعاون مع جامعة بغداد ، المنعقد للفترة 14–15كانون الثاني ، 2017.

[2] - عمر حاجي سليمان حاجي ، الديمقراطية التوافقية بعد عام 2003 الفرص والتحديات جامعة الشرق الادنى ، رسالة ماجستير (منشورة) ، نيقوسيا ، 2022 ، ص73.

والمهنية مع احترام كامل للمعايير والقوانين التي سنها الدستور ، وليس كما حصل في العراق في عملية توزيع المناصب على أساس حزبي وطائفي ، على الرغم من عدم أشارة الدستور العراقي النافذ لعام 2005 لها بصوره صريحة ولم يحدد معناها وسماتها وعناصرها التي من المفترض الأخذ بها عند التطبيق [1] .

وإذا أُريد للديمقراطية التوافقية في العراق أن تنجح في تحقيق الإستقرار السياسي والأمني والإجتماعي فلا بد من توافر مجموعة من العوامل تساعد على ذلك منها ، فهم وإدراك النخب السياسية المعنى الحقيقي للتوافقية للخروج من حالة الأزمة والصراع الداخلي ، فضلاً عن ضرورة توافر أركانها الأربعة ، من ائتلاف واسع يضم جميع مكونات الشعب العراقي ، وتفعيل الفيتو المتبادل بشرط أن يكون قائم على أساس وطني الغرض منه حماية الأقليات من تعسف الأكثرية لخدمة عملية التحول الديمقراطي في العراق ، وهذا يتطلب إعادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي عن طريق بناء جسور علاقات ثنائية قائمة على أساس الإحترام المتبادل والرغبة في العيش المشترك ، ومن الجدير بالذكر ان مبدأ الديمقراطية التوافقية بدأ يترسخ في التسعينيات من القرن العشرين ، فعلى الرغم من الاختلاف الفكري بين الأحزاب السياسية قبل عام 2003 الا انها كانت تلتقي في بعض المسائل منها الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية ، وترسيخ مبدأ الفيدرالية ، ومشاركة جميع المكونات في العملية السياسية وبعد تغيير النظام السياسي عام 2003 خضعت العملية السياسية للتوافقات السياسية التي وجدت منفذاً للتعبير عن نفسها في مجلس الحكم ، فضلاً عن اقرار قانون إدارة الدولة العراقية والدستور العراقي الدائم لعام 2005 وفقاً لمبدأ التوافقية ، غير ان هذا التوافق بدأ بالتراجع نتيجة دعوة بعض النخب السياسية الداعية الى العدول عن مبدأ التوافقية [2].

فضلاً عن ذلك تتطلب الديمقراطية التوافقية تعاوناً بين قادة المكونات السياسية والإجتماعية على الرغم من الإنقسامات العميقة التي تفصل بين هذه المكونات ، وهذا يستلزم أن يشعر القادة بشيء من الإلتزام بصون وحدة البلد على الاقل وبالممارسات الديمقراطية ، وعليهم التحلي بالاستعداد للانخراط في الجهود التعاونية مع قادة المكونات المختلفة ، ولا بد لهم في الوقت نفسه الاحتفاظ بولاء جماهيرهم ودعمهم ، ولذلك يتوجب على النخب أن تقوم باستمرار بعملية توازن صعبة[3]. فثمة أمران حيويان كما يرى (هانز دالدر) الأول يتمثل بأتصاف قادة الأحزاب بقدر من التسامح يفوق جمهورهم ، وثانيهما يُمثل

[1] – عزيز الخيكاني ، مصدر سبق ذكره .

[2] - عمر حاجي سليمان حاجي ، مصدر سبق ذكره ، ص71-72

[3] – ارنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره ، ص87.

بمدى قدرتهم على اقناع جمهورهم على مجاراتهم [1] . وإن نجاح القادة السياسين في الوصول بهذا المسار إلى غايته النهائية من خلال الديمقراطية التوافقية يتطلب شروطاً محددة ، تتمثل بأن يقبل السياسي بالديمقراطية هدفاً أساسياً ، وأن يكون تطبيق النموذج التوافقي أداة ضرورية لبلوغ ديمقراطية مستقرة (ديمقراطية تنافسية) وأن توصف البنى والإجراءات التوافقية بوضوح[2]. أي يبقى الهدف من الديمقراطية التوافقية "بلوغ ديمقراطية مستقرة" [3] .

وعليه نتوصل الى ان الديمقراطية التوافقية في العراق امام أمرين يتمثل الاول : بالتخلي التدريجي عن الديمقراطية التوافقية وعدها وسيلة لا غاية للوصول الى الديمقراطية الحقيقية من خلال العمل على توفير الأرضية المناسبة لنشوء الديمقراطية الحقيقية ، وذلك عن طريق الترويج لثقافة سياسية وتحقيق تنشئة اجتماعية قائمتان على أساس التسامح واحترام الاخر وقبوله كشريك له في الوطن الواحد تجمعهم الهوية الوطنية ومتساوين في الحقوق والواجبات ، اما الثاني : فأذا كان لا مناص من الإبقاء على الديمقراطية التوافقية فلا بد من قيام الأطراف السياسية بفهم المعنى الحقيقي لهذا المفهوم وتضمينه دستورياً مع تحديد الآليات التي سيتم العمل بموجبها لضمان تحقيق الإستقرار السياسي والمجتمعي ، وفي كلا الحالتين أذا كانت الديمقراطية التوافقية حقيقة ومرحلية فهي مفيدة للوصول الى الديمقراطية الحقيقية واذا كانت الحكومة قائمة على أساس الأغلبية السياسية الحقيقية والالتزام بالدستور والقوانين فتكون حكومة ناجحة .

الخاتمة

طُرحِت الديمقراطية التوافقية كنموذجٍ للتعامل مع المجتمعات التي تتسم بالتعدد والتنوع والتي تعرضت وحدتها للتهديد بسبب هذا الإنقسام نتيجة عدم إدراكها لمقاييس الانقسام ، كما أنها تناولت هذا الإنقسام بوصفه نتيجةً لوجود جماعات إثنية أو دينية مختلفة داخل حدود دولة غيرِ متجانسة ثقافيًا، الى جانب عوامل أخرى مُنتِجة للصراع ، ومن بينها التدخل الخارجي وطبيعة الإقتصاد السياسي والوضع الإجتماعي ومستوى العنف السائد ، الا ان التوافقية يمكن أن يكتب لها النجاح عندما تكون الحدود بين

[1] – هانز دالدر نقلا عن ارنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره ، ص87.

[2] – ارنت ليبهارت ، مصدر سابق ذكره ، ص334

[3] – غسان سالم ، قراءة في كتاب (الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها) ، مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد2762 ، بتاريخ 7 / 9 / 2009 .

الجماعات شديدة الوضوح ، ويكون السلوك السياسي محكومًا بالولاء للجماعة الفرعية أكثر من الولاء للدولة – الأمّة على نحوٍ يسمح بفضّ الإشتباك بين تلك الجماعات والسماح لها بتنظيم علاقاتها في أُطرٍ مؤسساتية محدودة ، وإدارة شؤونها الذاتية بإستقلالية كبيرة عن بعضها.

ويبدو أنّ هذه الشروط لم تتوفر في العراق بعد الإحتلال الأميركي. فالبلد لم يكن يعيش صراعًا إثنيًا أو دينيًا في تلك المرحلة ، فعلى الرغم من وجود حسّ متزايدٍ بالولاء للجماعة الفرعية ، الا إن هذا الولاء كان في تداخلٍ وتنازع مع الولاء للمجتمع السياسي العراقي، وأخذ شكلَ التنافس حول الهُوية العراقية والوطنية العراقية ، فضلاً عن ذلك كانت هناك قوى خارجية عززت في مأسسة الهُويات الفرعية وتسييسها، وهو ما دفع صانعي الدستور إلى اختيار منهج مركّب يجمع بعض العناصر التوافقية إلى جانب بعض العناصر الإدماجية التي كان لها الاثر الكبير في عدم تحقيق الإستقرار السياسي والاجتماعي والأمني .

توصلنا في الخاتمة الى عدد من الإستنتاجات والتوصيات .

الإستنتاجات

(1) ان التجربة التوافقية المطبقة في العراق حسبما اثبتت العملية السياسية خلال سنوات تطبيقها لم تكن بالصورة الصحيحة ، فقد أنتجت العديد من السلبيات التي ألقت بظلالها على الواقع السياسي والاجتماعي والأمني العراقي وساهمت الى حدٍ بعيد بتدهور الأستقرار السياسي والمجتمعي والأمني .

(2) أخفاق العراق النسبي في تحقيق الديمقراطية الحقيقية نتيجة التدخلات الإقليمية وتصدير الإرهاب ودعم اعداء الديمقراطية في الداخل لمحاولة عرقلة إرسائها ، كالإعلام المضاد الذي كان يُظهر بأن المجتمع العراقي مجتمع متعدد ، ومن ثم لا يمكن ان تطبق فيه غير الديمقراطية التوافقية التي يمكن أن تقام في المجتمعات التعددية والخارجة من أزمات وحروب كونها البديل الوحيد لتحقيق الإستقرار السياسي والمجتمعي والأمني ، الا أنها حملت معها بوادر الفشل كونها لم تطبق بصورة صحيحة نتيجة الفهم الخاطيء لها من قبل الأطراف السياسية .

(3) أدت الديمقراطية التوافقية الى تفرد مجاميع وأشخاص بالسلطة ، وباتت المصالح الخاصة أكثر أهمية من توفير الأمن والإستقرار والخدمات ، والإقصاء أكثر أهمية من المشاركة ، والاستحواذ على المؤسسات واعتبارها شركات خاصة وليس مؤسسات تخدم البلاد .

(4) أن الديمقراطية التوافقية ساهمت بتوفير اسباب ظهور تنظيم (داعش الارهابي) في العراق نتيجةً لتشتت البلد على المستوى السياسي والإجتماعي والأمني وتقسيمه على أسس طائفية ومذهبية ومناطقية متفرقة .

(5) أضعفت الديمقراطية التوافقية من دور المعارضة وما تتمتع به من اجراءات رقابية على السلطة التنفيذية ، ومن ثم إمكانية إخفاق الحكومة في العديد من المجالات نتيجة وقوعها بأخطاء وعدم مراقبتها من قبل البرلمان مما يضعف من دور الحكومة وعدم ثقة المواطن العراقي بها .

(6) ساهمت التوافقية في إفساد العملية الإنتخابية والنظام الديمقراطي الحقيقي لقدرة الأحزاب الكبيرة على إستخدام عوائد السلطة من خلال إستخدامها للدعاية الإنتخابية والرشوة بحكم هيمنتها على الحكم والمال والإعلام ، في حين تبقى الأحزاب الصغيرة خارج نطاق العملية السياسية كونها لا تملك وسائل السلطة في الهيمنة والنفوذ والعائديات .

(7) أخذت التوافقية بمعيار النسبية بالتعيين في المناصب الحكومية من خلال إعطاء الأولوية في التعيين للأشخاص الذين ينتمون لحزب او فئة معينة على حساب الكفاءة والإختصاص وان هذا إنعكس على سوء العمل الإداري والمؤسسي نتيجة وجود الشخص الغير مناسب في الوظائف أو مؤسسات الدولة ، كما ان هذا الأمر سيدفع أفراد المجتمع الى الإنضواء أو الإنتماء الى الأحزاب السياسية وهذا ما ينتج عنه زيادة في عدد الأحزاب ومن ثم تشتت الأصوات أثناء الإنتخابات ، ومن ثم صعوبة الخروج من المبدأ التوافقي .

(8) ان الديمقراطية التوافقية تعرقل صدور القوانين وتدفع للمساومة ، كما أنها تكرس الإنتماءات الفئوية في الحكم.

(9) ان الديمقراطية التوافقية لا تمثل نظاماً عادلاً في كل الدول فقد تتناسب مع دولة معينة تضم أقليات تكون مستعدة لأن تعمل معاً للمشاركة في الحكم ، في حين قد تؤدي التوافقية الى زيادة الصراعات والانقسامات في دول أُخرى تفتقد الى التجانس الإجتماعي والسياسي .

التوصيات

(1) ضرورة أن تتولد قناعة لدى الأطراف السياسية بضرورة التخلي عن الديمقراطية التوافقية كونها أثبتت فشلها في التطبيق والتوجه نحو الأخذ بالنظام السياسي البرلماني بكل أُسسه وأركانه والقائم على أساس الديمقراطية الحقيقية (الأغلبية السياسية)

(2) العمل على نشر ثقافة التسامح وقبول الأخر بين مختلف مكونات المجتمع العراقي لتجاوز الطائفية والمحاصصة ، ومن ثم فأن هذا بدوره سيعمق من الهوية الوطنية والمواطنة طالما يشعر الانسان انه ينتمي لوطن ضامن له كل الحقوق والواجبات ، ومن ثم لن تكون هناك حاجة للاستمرار بالنهج التوافقي .

(3) في حال اصرار الأطراف السياسية على الإستمرار بالديمقراطية التوافقية فلا بد من اجراء تعديلات على الدستور العراقي النافذ لعام 2005 يحدد فيه المفهوم والعناصر والآليات الخاصة بالديمقراطية التوافقية وتوفير الضمانات اللازمة للالتزام بها اذا ما قررت الأطراف السياسية البقاء عليها كأساس لنظام الحكم ، لا سيما ان الدستور العراقي النافذ لم يشير الى مبدأ الديمقراطية التوافقيه صراحةً .